هنا ، وفي هذه المرحلة المحددة ، بدأ الطرح السياسي الاردني ، يتحدث علانية عن عدة ممثلين للشعب الفلسطيني(٥) . وكان ذلك اشارة الى أن جولات مبعوثي الملك على العواصم العربية قد فشلت في اقناع المسؤولين العرب بوحدانية التمثيل الاردني للشعب الفلسطيني ، وان الخطوة التراجعية هذه تستهدف الحفاظ على موقع قدم يكفل للنظام الاردني المشاركة في تقرير مستقبل الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني . ويمكن التقاط مركبات الخطوة التراجعية هذه ، من خطاب الملك حسين في حفلة تخريج الدورة الثانية عشرة لضباط الكلية الحربية الاردنية ، والذي جاء فيه : « في نفس الوقت الذي لا ندعي فيه . . . بأننا نمثل كافة أبناء فلسطين او ندعي حق تمثيلهم ، فسنرفض من جهة اخرى ، أو بأقل تعديل لن نكون طرفا في أية عملية تستهدف بعد التحرير فرض أي وضع معين على ابناء القضية أبناء فلسطين »(٦) .

حمل هذا الخطاب الذي بدا انه كتب واعد بعناية ، ووزعته وسائل الاعلام الاردنية كافة ، من وكالة أنباء واذاعة وصحافة وتلفزيون ، ما يشبه تحذيرا الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، الذي كان يستعد لعقد جلساته الاولى تمهيدا لمؤتمر القمة ، وذلك للحيلولة دون خروجهم بتوصيات محددة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني يخل بتوازن الموقف الاردني . فقد حدد هذا الخطاب الملامح الاساسية والمبلورة للموقف الاردني حيال هذه المسألة على الشكل التالي :

١ ــ ان الاردن يتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق تمثيله لجزء من الشعب الفلسطيني وليس كله . وهو ما يفهم منه ان حدود مسؤولياته هذه تنحصر ضمن نطاق مسؤولياته المباشرة عن الضفة الغربية فقط ، كما هو وارد في نص قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ .

٢ ــ ان حقوق الشعب الفلسطيني الواقعة خارج نطاق الضفة الغربية ، والمشمولة بقرار مجلس الامن المشار اليه ، تخرج عن دائرة التمثيل الاردني كما هي مثبتة دوليا . وهذه اشارة الى ان منظمة التحرير الفلسطينية اذا ما حازت على اقرار عربي من مؤتمر القمة بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني ، فان حدود مسؤولياتها السياسية المباشرة تنحسر عن نطاق السيادة الاردنية الرسمية على الضفة الغربية ، وتبقى ضمن اطار المطالبة بالحقوق القومية والتاريخية للشعب الفلسطيني . أي المطالبة بحق عودة اللاجئين وتعويضهم عن الممتلكات وما الى ذلك .

٣ ــ ان ابداء الاستعداد لمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير واختيار شكل الحكم مستقبلا ، بعد زوال الاحتلال ، ينطلق من طعن رسمي اردني بأهلية القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل مصالح الشعب الفلسطيني ، استنادا الى فرضية تقول : بأن الشعب الفلسطيني لم يتح له في اقتراع « حر » اختيار ممثليه السياسيين(٧) ، وتتجاهل القانون الاساسي الذي يمنح حركات التحرير الوطنية الحق الطبيعي بتمثيل شعوبها .

لقد كان هذا الطرح السياسي الاردني الذي رافق انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر ، محطة هامة في مسار التوجه الاردني نحو ترتيب عناصر الموقف السياسي بما يخدم عودة الضفة الغربية المحتلة تحت سيادته المباشرة . الا أن جواب مؤتمر وزراء الخارجية العرب على هذا الموقف الذي حمله الوفد الاردني الى مؤتمر الجزائر ، وعلق الملك حسين ، بنتيجته ، حضور مؤتمر القمة ، انسجم مع التوجه العربي العام الذي لمسه مبعوثو الملك خلال جولاتهم العربية . فكان ان رفع وزراء الخارجية الى مؤتمر